



EG-FINANCE

الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار

تعليق على قرار وزير المالية بفرض ضرائب الارباح الراسمالية

نرى ان هذا القرار يعتبر عودة الى الوضع الاستثماري الصحيح الذي يعتمد على دعم المستثمر و تخفيض تكلفة المعاملات في البورصة لاتاحة فرصة اكبر لاجتذاب استثمارات جديدة و الحفاظ على الاستثمارات الحالية . كما انها تعد بداية لتكوين اساس جديد لقياس اسعار القرارات الاقتصادية على سوق المال المصري حيث اثبتت الفترة الماضية ضرورة ان تضع الدولة البورصة المصريه و قطاعاتها كاحد القطاعات الهامة لقياس اثار القرارات عليها مع ضرورة الالتزام بان تكون القرارات ببيانات رسمية و ليس تصريحات علي لسان احد المسؤولين منعا للتضارب او الاختلاف .

واتوقع ان تكون الفترة القادمة هي بداية لتحولات في السياسات الاستثمارية الحكومية حيث انه سيكون هناك دورا اكبر لقطاعات سوق المال المصري في صياغة القرار الاقتصادي كما ان الفترة المقبلة تستلزم ضرورة الاسراع باعداد مشروع شامل لتطوير سوق المال المصري و قطاعاته و نظمه وقوانينه بما يتيح الاستفادة من المتغيرات المنتظرة بعد عودة الاستقرار السياسي و الامني في مصر كما ان الفترة الحالية التي تشهد ركودا في التعاملات تتيح فرصة ذهبية لاعادة الهيكلة داخليا و خارجيا لقطاعات سوق المال .

كما انه يجب الاستفادة من الحراك المجتمعي الموجود حاليا في سوق المال المصري بما يتيح الفرصة وقد لا تتكرر لصياغة اول بناء تشريعي اقتصادي مبني على رؤية شاملة لكافة الاطراف الفاعلة ذات العلاقة في سوق المال المصري كله . و يستلزم الامر خلال الفترة الحالية ان يتم دعم عملية تكوين المنهج الخاص لقطاعات سوق المال في مصر بتكوين منظمات و اتحادات موازية لتدعيم هذا البناء خاصة في عمليات صياغة القرار الاقتصادي و على راسها تكوين نقابة للعاملين بسوق المال و اشهار اول اتحاد للشركات العاملة في سوق المال بالاضافة الى تكوين اتحاد لنقابات العاملين وانشاء اتحاد لجميع الشركات المدرج اسهمها في سوق المال المصري و ذلك لسد الفجوات الموجودة حاليا فيما بين الجهات الرقابية و التنظيمية و ما بين باقي اطراف سوق المال في مصر .